

سياسة تيسير التعاملات على المعاقين

لا تتعاضى السلطة القضائية في ولاية مين عن أي صورة من صور التمييز ضد المعاقين، فالتمييز ضد المعاقين ينتهك الحقوق الفردية المدنية، ويضعف نزاهة النظام القضائي وأماكن العمل، بالإضافة إلى التأثير سلبياً على المساواة في تطبيق العدل. كما أن الخدمة ضمن المحلفين هي حق على كل المواطنين المؤهلين ومسؤولية عليهم.

وتمثل النقاط التالية سياسة السلطة القضائية بولاية مين:

- تتسم برامج المحاكم وأنشطتها وخدماتها ومرافقها بسهولة تعامل المعاقين معها واستخدامهم لها وذلك وفقاً لمتطلبات العدالة وقانون رعاية الأمريكيين ذوي الإعاقة (Americans with Disabilities Act)، وقانون إعادة التأهيل الصادر عام 1973 (Rehabilitation Act) وقانون ولاية مين لحقوق الإنسان (Maine Human Rights Act)
 - يقدم جميع العاملين بالمحاكم خدماتهم بسرعة ولباقة وبروح من المساواة إلى الجميع بما فيهم ذوي الإعاقة ويبلغون عن أي واقعة تمييز بسبب الإعاقة
 - لا يُمنع أي مواطن من فرصة الخدمة ضمن المحلفين أو تحد فرصته في ذلك بسبب الإعاقة
 - يتم التعامل مع شكاوى التمييز بسبب الإعاقة بسرعة وتُبدل جميع الجهود الممكنة لحل المشكلات في أسرع وقت ممكن
 - لا يتعرض الأفراد المؤهلون من ذوي الإعاقة لتمييز بسبب الإعاقة فيما يتعلق بإجراءات التقدم للوظائف، أو التعاقد مع الموظفين أو ترقيةهم أو فصلهم، أو التدريب الوظيفي، أو أجور العاملين ومكافآتهم، أو أي شرط أو ميزة تتعلق بالعمل
 - يتلقى جميع موظفي السلطة القضائية تدريباً لمساعدتهم على أداء مسؤولياتهم المنصوص عليها في هذه السياسة وللمساعدة على ضمان تفهمهم لاحتياجات ذوي الإعاقة.
- ومن أجل تعزيز هذه السياسات تطبق السلطة القضائية الأحكام التالية:

1) سهولة التعامل مع مرافق المحاكم □ تدرك السلطة القضائية في ولاية مين الالتزام الواقع عليها بتوفير

كافة التسهيلات المادية للتعامل مع مرافق المحاكم وقد حددت الأماكن التالية كأولويات لتوفير التسهيلات فيها أثناء الفترة الانتقالية التي تسبق توفير كافة التسهيلات:

- طرق الدخول والمداخل وأماكن انتظار السيارات.
- مكاتب الموظفين بما في ذلك شبابيك الخدمة العامة.
- قاعات المحاكم
- أماكن مداولة المحلفين
- دورات المياه.

2) التسهيلات ووسائل المساعدة والخدمات المعاونة تدرك السلطة القضائية الالتزام الواقع عليها في توفير

التسهيلات المناسبة وتقديم وسائل المساعدة والخدمات المعاونة لضمان تواصل المعاقين المتعاملين مع المحاكم ومشاركتهم بفاعلية. وتعد السلطة القضائية من ضمن أولوياتها القصوى تطوير وسائل المساعدة والخدمات المعاونة الضرورية والحصول عليها بسرعة لحين توفير وسائل المساعدة والخدمات المناسبة في جميع المحاكم. وحتى يتم ذلك فستبذل السلطة القضائية جميع الجهود الممكنة لتوفير التسهيلات ووسائل المساعدة والخدمات المعاونة لضمان تواصل المعاقين في المحاكم ومشاركتهم بفاعلية. □ □ وتقدم التسهيلات للمعاق مجاناً، وفي معظم الأحيان لا يتطلب الأمر حتى

- تقديم إثبات للإعاقة. وفيما يلي أمثلة للتسهيلات التي يمكن توفيرها:
 - توفير مترجمين مؤهلين للغة الإشارة أو الكلام الشفهي أو الكلام المرمرز
 - خدمات النسخ اللحظي (CART)
 - الأجهزة المعينة على السمع
 - توفير مستندات المحكمة مطبوعة بخط كبير أو بطريقة بريل
 - الشرائط الصوتية، ومعدات التسجيل وأقراص الكمبيوتر
 - الهاتف النصي للصم (TTY) والهواتف ذات الصوت العالي
 - الترتيب لضمان مرافقة كلاب المساعدة لأصحابها من ذوي الإعاقة طوال الوقت.
- ويمكن للسلطة القضائية أيضًا توفير أي تسهيلات أخرى معقولة ولازمة للسماح لأحد المعاقين بالمشاركة التامة في أنشطة المحكمة أو متابعتها.

(1) الموارد المالية □ ستسعي السلطة القضائية بنشاط لتوفير الموارد المالية اللازمة وستعمل جاهدةً على إزالة جميع العقبات التي تواجه المعاقين.

(2) الإجراءات العامة لطلب التسهيلات

1. سيتم توفير التسهيلات قدر الإمكان دون الحاجة إلى تقديم طلب للحصول عليها، أما في الحالات التي تستلزم تقديم طلب فيُقدم وفقًا للإجراءات التالية:
2. تُقدم الطلبات إلى كاتب المحكمة التي سيُعقد بها الإجراء القضائي.
3. يجب أن يوضح طلب توفير التسهيلات نوع التسهيلات المطلوبة وسبب طلبها إذا لم يكن واضحًا.
4. عند رفض القاضي أو أحد المسؤولين المفوضين طلب توفير التسهيلات فيجب توضيح سبب الرفض كتابةً.

(3) خدمة ذوي الإعاقة ضمن المحلفين

1. يتولى القاضي أو أحد العاملين بالمحكمة اتخاذ كل ما يلزم من ترتيبات لازمة لتيسير مشاركة المحلفين من ذوي الإعاقة على نحو معقول وذلك بما يضمن تواصلهم ومشاركتهم بفاعلية في جميع إجراءات استدعاء المحلفين، وشرح طبيعة المهمة والجوانب القانونية لهم، والمداولة.
2. لا يجوز إعفاء الأشخاص المؤهلين من الخدمة ضمن المحلفين بسبب إعاقتهم إلا إذا كانوا عاجزين، مع توفير التسهيلات المعقولة، عن أداء واجبات المحلفين.
- 4) **متطلبات المحامين** □ يجب على المحامين المشاركين في إجراء قضائي إخطار المحكمة بمجرد علمهم أن أحد المعاقين سيشارك في الإجراء وأنه يحتاج إلى أن توفر المحكمة له تسهيلات. □
- 5) **إجراءات الشكاوى** □ يجب على السلطة القضائية إعداد قواعد إجراءات مكتوبة، بما في ذلك إجراءات تقديم الشكاوى، بشأن تطبيق سياسة تيسير التعاملات هذه.

1. يجب توفير نسخ من بيان التزام المحكمة بهذه السياسة وإجراءات الشكاوى في جميع مكاتب الموظفين وتقديمها لكل من يطلبها.
 2. تبذل المحكمة جهودًا معقولة لحل أي شكاوى على النحو الذي يُرضي المعاق.
- يُجب ألا يُفسر أي من أحكام هذه السياسة على أنه يحد أو يبطل أي تدابير إنصافية أو حقوق أو إجراءات متاحة للمعاقين بموجب القانون المحلي أو قانون الولاية أو القانون الفيدرالي.

يبدأ العمل بها اعتبارًا من 5/5/2000